الأمم المتحدة

A/CN.9/533/Add.2

الجمعية العامة

Distr.: General
30 April 2003
Arabic
Original: Spanish

لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي

الدورة السادسة والثلاثون

فيينا، ٣٠ حزيران/يونيه - ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٣*

مشروع اضافة لدليل الأونسيترال التشريعي بشأن مشاريع البنية التحتية المموّلة من القطاع الخاص

مذكرة من الأمانة

تجميع للتعليقات المقدّمة من الحكومات والمنظمات الدولية

اضافة

المحتويات

الصفحة

ثانيا- تجميع التعليقات ٢

ألف- الدول ٢

اسبانيا ٢

* موعد منقح.

090503 V.03-83591 (A)

ثانيا- تجميع التعليقات

ألف- الدول

اسبانيا

[الأصل: بالاسبانية]

١- دعا الأمين العام حكومة اسبانيا إلى إبداء تعليقات على الأحكام التشريعية النموذجية المتعلقة بمشاريع البنية التحتية الممولة من القطاع الخاص. ويود وفد اسبانيا إبداء التعليقات التالية:

(أ) الحكم النموذجي ١٨. في الفقرة (د)، أُسقِطت عبارة "secretos comerciales"، التي تقابل "trade secrets" الواردة في النص الانكليزي. كما ان عبارة "u otro derecho exclusivo" ينبغي أن تكون بصيغة الجمع مثلما ورد في النص الانكليزي ("or other exclusive rights")؛

(ب) الحكم النموذجي ٣٦. يتضمن عنوان الحكم كلمة "traspaso". بيد أن وفد كولومبيا قدم في ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ اقتراحا لم يعارضه أحد بالاستعاضة عن "traspaso" بكلمة "cesión"؛

(ج) الحكم النموذجي ٤٢. ينبغي حذف كلمة "inicial" لأنه لايرد مقابل لها في النص الانكليزي؛

(د) الفصل الرابع، الباب ٢ من الأحكام النموذجية. العنوان الحالي للباب الثاني هو "Rescisión del proyecto de acuerdo"، بينما ينبغي أن يكون "Rescisión del contrato de concesión".

٢- ودعا الأمين العام أيضا حكومة اسبانيا إلى التعليق على مختلف البدائل المتعلقة بتنسيق وعرض التوصيات ونصوص الأحكام التشريعية النموذجية.

٣- وجاء في الفقرة ٢ من الوثيقة A/CN.9/522/Add.1 أن هناك ثلاثة خيارات متاحة للجنة. ويؤيد وفد اسبانيا الخيار الأول المذكور في تلك الوثيقة، وهو خيار الاحتفاظ بالتوصيات التشريعية والأحكام النموذجية كنصين مستقلين ولكن مترابطين. ويرى وفد اسبانيا أنه يمكن الربط بينهما بإدراج ديباجة أو عبارات تمهيدية تشرح الاجراءات التشريعية المعتمدة والعلاقة بين الأحكام النموذجية والتوصيات. ويمكن الربط بينهما أيضا بالإبقاء على

الإشارات إلى التوصيات والفقرات المقابلة في الدليل كما هي موجودة حاليا بين معقوفتين في كل من الأحكام النموذجية، أو بإدراج جدول توافقي للأحكام التشريعية النموذجية والتوصيات التشريعية، كما في الوثيقة A/CN.9/522/Add.2.

٤- ويرى وفد اسبانيا أنه ينبغي ايجاد حل مغاير إذا ما تقرر تحويل الأحكام النموذجية إلى قانون نموذجي، ففي هذه الحالة تكون الأفضلية للخيارين الثاني والثالث المذكورين في الفقرة ٢ من الوثيقة A/CN.9/522/Add.1. وفي حال الأخذ بالخيار الثاني المتمثل في الاستعاضة عن التوصيات التشريعية كلها بالأحكام التشريعية النموذجية، ينبغي في اعتقادنا جعل محتوى الدليل التشريعي والتعابير المستخدمة فيه متسقة مع القانون النموذجي.